

الاستئناف

State Of Kuwait  
Court of Appeal



دولة الكويت  
محكمة الاستئناف

الاستئناف



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

الدائرة : المدنية السابعة

باجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ .. هـ الموافق

برئاسة الأستاذ المستشار / عبد السلام ناصر البعيجان وكيل المحكمة

وعضوية الأستاذين

المُستشار / فيصل حمود السعيد و المُستشار / عبدالله سعيد المطيري

وحضور السيد / احمد محمود الدقن أمين سر الجلسة

المحامي مسفر عايش

mesferlaw.com



مدني / ٧.

في الاستئناف المُقيد برقم

المرفوع من

ضد

مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصفته

ويعلن عن - المرقاب - شارع بورسور - الإدارة العامة

الرقم الآلي

(١)

## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمدولة:



حيث أن واقعات الطعن يخلص في أن أقامها بصحيفة موقعة من محام وأودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥ وأعلنت للمطعون ضده بصفته وطلب في ختامها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلزام المطعون ضده بصفته بضم واحتساب مدة دراسة الطاعن العسكرية في كلية الشرطة - أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية - خلال الفترة من ١٩٩٩/٩/١٣ حتى تخرجه منها بنجاح في ٢٠٠١/٥/١٦ ضمن مدة خدمته الفعلية اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدي مع ما يترتب

على ذلك من آثار مع إلزام المطعون ضده بصفته [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com)

بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية وذلك على سند من إنه التحق بكلية الشرطة خلال الفترة المذكورة وظل منتظماً بالدراسة حتى تخرجه بنجاح، والتحق بالعمل وتدرج بالرتب العسكرية، وحيث استصدر الطاعن شهادة من المطعون ضده بصفته فلاحظ إن المؤسسة لم تورد مدة



دراسته العسكرية ضمن مدد الخدمة الفعلية الواردة بتلك

الشهادة فتقدم بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١ بطلب لضم مدة دراسته



العسكرية التي قضاها بالكلية العسكرية إلا إنه لم يتلقى

فتقدم بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٠ بتظلم وقد انقضت مدة ثلاثين

يوماً المقررة للبت في التظلم دون رد أيضاً، الأمر الذي

اضطره للتقدم بطعنه المائل بالطلبات سالفه البيان.

وحيث إنه لدى نظر الدعوى مثل الطرفين كل بمحام

وكيل فقدم الحاضر عن المدعي حافظة مستندات أهم ما

طويت صورة من شهادة صادرة عن أكاديمية سعد العبد الله

للعلوم الأمنية بتاريخ التحاق المدعي بالأكاديمية وتاريخ

اجتيازه للدراسة فيها، وشهادة صادرة من مؤسسة التأمينات

الاجتماعية بمدد اشتراكات الطاعن، وصورة كتاب الأخير  
المحامي ميسر عايش  
mesferlaw.com

المؤرخ ٢٠٢٠/٨/١٠ بطلب احتساب وضم مدة الدراسة

موجه للمطعون ضده بصفته وصورة التظلم المؤرخ

٢٠٢٠/٩/١٠ وصورة حكم قضائي للاستئناف، كما قدم

وكيل المطعون ضده بصفته مذكرة تضمنت الدفع بعدم

جواز رفع الدعوى لمضي المدة المحددة قانوناً بخمس

سنوات وفقاً للمادة ١٠٧ من قانون التأمينات واحتياطياً

رفض الدعوى، فقررت المحكمة حجز الدعوى ليصدر فيه



الحكم بجلسة اليوم.

وحيث أنه عن الشكل والدفع بعدم جواز رفع الدعوى

لعدم المطالبة خلال خمس سنوات من الاستحقاق فالدفع

غير سديد ذلك إن الطالب المائل يتعلق بضم واحتساب مدة

الخدمة للوقوف على موقفه ووضع القانوني من التعاقد

دون أن يلزم المؤسسة بأداء حق، فالحق أساساً لم يحل

ميعاده بعد، وإنما سيكون مستحقاً بعد التعاقد، والمطلوب

بموجب الطعن الراهن هو التمهيد له، بما لا يسري بشأن

الطلب القيد المقرر في عجز المادة ١٠٧ المشي [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com)

الدفع المائل، ولما كانت الدعوى قد استكملت أوضاعها

الشكاية المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم

٦١ لسنة ١٩٧٦ الخاص بالمؤسسة العامة للتأمينات فإنها

تكون مقبولة شكلاً.

وحيث أنه عن الموضوع فإنه لما كان من المقرر أن

القاضي مطالب أصلاً بالرجوع إلى نص القانون وإعماله



على واقعة الدعوى في حدود عبارة النص، فإذا كانت

واضحة الدلالة فلا يجوز الأخذ بما يخالفها أو تقييدها لما

في ذلك من استحداث لحكم مغاير لمراد المشرع عن طريق

التأويل وأنه وإن كان لكل نص مضمون مستقل إلا أنه ذلك

لا يعزله عن باقي النصوص القانونية الأخرى التي تنظمها

جميعاً وحدة الموضوع بل يتعين أن يكون تفسيره متسانداً

معها وذلك بفهم مدلوله على نحو يقيم بينها التوافق وينأى

بها عن التعارض وبالنظر إليها بوصفها وحدة واحدة

متماسكة متألّفة في معانيها متضافرة في مراميها يكمل

بعضها بعضاً بما لا ينفلت معها متطلبات تطبيقها أو يحيد

بها عن الغاية المقصودة منها، فالنصوص لا تفهم معزولة

بعضها عن بعض إنما تتأتى دلالة أي من [المفلي ضمسفر عليا](http://mesferlaw.com)

تفيده دلالة النصوص الأخرى من معان شاملة وكان من

المقرر بنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة

١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين

قد نص على أن يدخل في حساب الخدمة في تطبيق أحكام

هذا القانون ١- ..... ٢- ..... ٣- مدد الدراسة التي

تقضي بنجاح في الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية للجيش والشرطة والحرس الوطني وجاءت المذكرة الإيضاحية في شرحها للفقرة الثالثة من المادة الرابعة على أن تم شروحه القانون أضاف إلى مدد الخدمة الفعلية مددا سابقة عليها تتصل بها وتمهد لها وهي مدة الدراسة التي تقضي بنجاح في الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية.

ولما كان ما تقدم وكان الثابت من صورة الشهادة المقدمة من الطاعن إن الأخير التحق بالدراسة في كلية الشرطة خلال الفترة من ١٩٩٩/٩/٣ حتى تخرجه منها بنجاح في ٢٠٠١/٥/١٦ ومن ثم فإن مدة الدراسة التي امتدت حتى تاريخ تخرجه تعتبر ضمن من خدمة الميدي العسكري من ختمها على [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) الفعالية التي تدخل ضمن المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش التقاعدي وفقاً لما سلف بيانه الأمر الذي تجيب معه المحكمة طلبات الطاعن وفقاً لما سيرد بالمنطوق.

وحيث إنه عن طلب الطاعن لمقابل أتعاب المحاماة الفعالية فالمحكمة تقدرها على ضوء الجهد المبذول ودرجة



التقاضي بمبلغ وقدره عشرين دينار عملاً بالمادة ١١٩

مكرر من قانون المرافعات.



وحيث أنه عن المصروفات فإن المحكمة

المطعون ضده بصفته منها عملاً بالمادة ١١١ من القانون

رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الدعوى شكلاً وفي الموضوع بإلزام  
المطعون ضده بصفته بضم واحتساب مدة دراسة الطاعن  
بكاية الشرطة خلال الفترة من ١٩٩٩/٩/٣ وحتى  
٢٠٠١/٥/١٦ ضمن الخدمة الفعلية اللازمة لاستحقاق  
المعاش التقاعدي مع ما يترتب على ذلك من آثار وألزمت  
المطعون ضده بصفته بمبلغ عشرين ديناراً مقابل أتعاب  
المحاماة الفعلية وأعفته من المصروفات.

رئيس الدائرة

أمين سر الجلسة

